

لبنان فتح رسمياً ملف عودة النازحين: المعالجة من دولة إلى دولة

فتح لبنان ملف العودة الامنة للنازحين السوريين بشكل رسمي، لاسيما بعد عودة سوريا الى مقعدها في جامعة الدول العربية، وطرح العرب موضوع عودتهم من ضمن بنود الحل السياسي للامنة السورية، عدا عن الاسباب الداخلية اللبنانية السياسية والامنية والاقتصادية والديموغرافية التي باتت تحتّم عودتهم. وقد تخطى لبنان بذلك كل المحاولات الجارية لتوطينهم او دمجهم حيث هم!

تنوعت محاولات فرض توطين النازحين السوريين في لبنان او دمجهم، بدءاً من اخفاء المجتمع الدولي ومنظّماته المختصة عن لبنان كل المعلومات الحقيقية عن عددهم وانتشارهم، والفرق بين النازح بسبب الحرب او منتحل صفة للاستفادة من التقديرات المالية وغير المالية، وصولاً الى صدور مواقف من بعض الدول او المنظمات الدولية التي ترفض اعادتهم، تارة كما قالت منظمة العفو الدولية بحجة وجود مخاوف من ان هؤلاء الافراد باتوا معرضين لخطر التعذيب او الاضطهاد على ايدي الحكومة السورية لدى عودتهم. وطورا كما رأّت المنسقة المقيمة للامم المتحدة ومنسقة الشؤون الانسانية في لبنان نجاة رشدي ان حماية اللاجئين واللجائن واجب انساني واخلاقي يدخل في صميم كل المبادرات الانسانية، وان حماية النساء والرجال والفتيان والفتيات الاكثر ضعفاً، تحظى باولوية قصوى لدى الامم المتحدة وشركائها. ومرة بتشجيع هؤلاء النازحين على البقاء في لبنان من خلال الحملات في اللقاءات التي تجريها معهم خلال تقديم اللقاحات لاطفالهم، بحجة ان لا استقرار امنيًا بشكل كامل في سوريا. وغير ذلك من مبررات لم تعد مقنعة حتى للعديد من النازحين، الذين عادوا في شهري نيسان وايار الفائتين الى تسجيل اسمائهم لدى مراكز المديرية العامة للامن العام في المناطق من اجل اعادة تسيير قوافل العودة الى قراهم. بناء على قرار من الحكومة اللبنانية عبر اللجنة الوزارية الخاصة بمتابعة ملف النازحين، وبعد قرار وزير الداخلية والبلديات بسام مولوي الى كل المحافظين والقائمقامين والاياعز الى البلديات اجراء مسح شامل



وزير الشؤون الاجتماعية هكتور حجار.

بات الكثير منهم يفضل البقاء طالما انه محمي بمظلة دولية وضغوط كثيرة على السلطات اللبنانية، وتسجيلهم رسمياً اسماً وحسب مكان الإقامة ونوع العمل وهل يتطابق عمله مع القوانين اللبنانية، والاليات التي يستعملونها من سيارات او دراجات نارية او توك توك، حيث تبين ان اكثرها غير مسجل رسمياً والكثير منها لا يحمل لوحات.

وتبين نتيجة المتابعة، وفقاً للمعلومات المثارة في الاعلام، انه ومنذ بداية الزواج، هناك 12 جمعية تعمل تحت اشراف المفوضية لرعايتهم صحياً واغاثياً وتربوياً ومالياً، وكل منها له مهمة محددة من المفوضية الدولية مع النازحين. ومع المغريات المادية والاغاثية والتعليمية والصحية التي تقدم الى النازحين في لبنان، ما يكشف النيات المبيتة حول دمج النازحين

في لبنان. لكن الامن العام كان واضحاً برفض المقايضة على الامر اثر مراجعة المسؤولين المعنيين، وامهل المفوضية فترة محددة لتسليم المعلومات كاملة بما فيها بصمة العين، ومن دون اي شروط.

تبرز المفارقة في اعتبار المفوضية ان كل السوريين الموجودين على الاراضي اللبنانية يتمتعون بصفة النازح. لكن الدولة اللبنانية تعتبر ان الذين تسجلوا بعد العام 2015



المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري مستقبلاً نائب المنسقة الخاصة للامم المتحدة في لبنان عمران ريزا.

ليسوا نازحين. وفيما لم تمنح المفوضية اي ردود واضحة حول ما سرب عن المقايضة التي اقترحتها، لم تتردد في تجديد موقفها حيال دعم العودة الطوعية مشروطة بشعور النازحين بالامان. وشددت على ان الاولوية لديها تبقى في ضرورة تسجيل الولادات كيلا يبقى الاطفال السوريون مكتومين القيد.

استناداً الى نتائج آخر احصاء لدى اللاجئين السوريين في لبنان، فان 80% من الاطفال السوريين الحديثي الولادة لديهم شهادة ميلاد من المختار، و53% منهم قد تم تسجيل ولادتهم في دوائر النفوس.

واقر نائب المنسقة الخاصة للامم المتحدة في لبنان عمران ريزا بأن الوجود السوري فاقم الازمات في لبنان، معتبراً أن "اولويتنا ان نكون قادرين على مساعدة لبنان اكثر، من هنا سوف

وفد وزاري
الى دمشق، رسمياً لبحث
تفاصيل العودة

المساعدات لهم على اراضيهم، ان كانت النوايا حسنة لاعادتهم، لكن القرار السياسي الدولي ما زال يحول دون هذا الاجراء.

وكانت المتابعة الرسمية قد بدأت مجدداً الشهر الماضي عبر تكثيف الاجتماعات الوزارية التشاورية لتبادل وجهات النظر في شأن الملفات المطروحة وكيفية مقارنتها، على ان يتم البحث في الامور التفصيلية خلال انعقاد جلسات مجلس الوزراء عند الضرورة.

الاجتماعات تركزت على بحث قضية النازحين السوريين وكيفية مقاربة الملف بعد التطورات والقرارات الرسمية والبلدية في التعاطي معهم، وطالب بعض الوزراء بخطوات عملية لاعادة النازحين عبر التنسيق المباشر مع دمشق من اجل ايجاد حلول عملية. كما ظهر توجه رسمي للتعاطي مع الملف من دولة الى دولة بين لبنان وسوريا، اي بين حكومة وحكومة.

من جهة اخرى، بعد تكليفه من رئيس الحكومة متابعة ملف النازحين السوريين، التقى المدير العام للامن العام اللواء الياس البيسري مسؤولين في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في لبنان، وبدأ اعداد خطة عملانية من المفترض ان تعرض على رئيس الحكومة. كما جرى التواصل مع قائد الجيش العماد جوزف عون للتنسيق في بعض التفاصيل.

كذلك جرى ايضا تواصل بين وزير الشؤون الاجتماعية هكتور حجار واللواء البيسري في شأن الزيارة المرتقبة الى سوريا لبحث ملف النازحين مع المسؤولين السوريين، والذين ينتقلون بين لبنان وسوريا. كما جرى لقاء بين اللواء البيسري ووزير الداخلية بسام مولوي للتنسيق في بعض التفاصيل. علماً ان الوزير حجار التقى عدداً كبيراً من السفراء العرب والاجانب من اجل عرض امكانيات المساهمة في اعادة اعمار المناطق التي يعود اليها النازحون. في الخلاصة، يقول وزير الشؤون هيكتور حجار لـ"الامن العام"، "ان توجهها حكومياً ظهر ضمن الخطة من اجل اعادة 100 الف نازح الى سوريا في كل دفعة الى منطقة محددة بعد تقسيم سوريا الى مناطق محددة تبعا لوضع كل منطقة، على ان تتم العودة على دفعات كبرى وليس كما كان سابقاً بدفعات صغيرة".



Ring Mega
Outdoorlighting



floodlight
SmartBright



Elegant
& Tasteful



Vintage
controls



Frozen
colors

Solar System..



Panels . Batteries . Inverters



01-841844/5 – Fax: 01-821626
info@harbelectric.com

Harb Bldg. Bir Hassan,
Facing Golf Club of Lebanon.
www.harbelectric.com



◀ اضاف: "اذا كانت البنى التحتية في سوريا هي العائق امام العودة الى هذه المناطق، فقد جرت اتصالات مع دول عربية وغربية كبرى (مصر وقطر والصين وروسيا وكوريا وايران وغيرها) من اجل ان تتسلم كل دولة منطقة معينة وتساهم في اعادة اعمارها وانجاز البنى التحتية لها".

من جهتها، تابعت لجنة الادارة والعدل البرلمانية مناقشة ملف النزوح السوري، واستمعت الى عرض الوزارات والادارات المعنية. وعرض ممثلو الامن العام تصنيف الوجود السوري في لبنان وفق ثلاثة انواع: الاول وهو من يحمل اقامة ويستطيع العمل والدخول والخروج بشكل شرعي، اما النوع الثاني فهو من يحمل بطاقة نازح وهؤلاء الذين تم تسجيلهم ما بين عامي 2011 و2015، وهناك النوع الثالث الذي دخل ما بعد عام 2015 ولم يتم تسجيله بناء على قرار من الحكومة حينها عندما تجاوز العدد المليون ونصف مليون. كذلك تبين ان كلفة التمويل المعلنة على النزوح ما بين 9 و12 مليار دولار منذ العام 2011 حتى اليوم، وبالتالي، طلبت اللجنة تزويد الامن العام حقيقة هذه الارقام وتدقيقها، ومن هم المستفيدون منها كنازحين

وجمعيات. وقد استعرض ممثلو الامن العام الارقام المتوافرة لديهم حول هذا الملف لاسيما بين عامي 2011 و2015، وكان لافتا ان ارقام الولادات منذ العام 2011 وحتى العام 2022 بلغت 193 الف ولادة في صفوف النازحين المسجلين، وهناك نحو 800 الف ولادة غير مسجلة. كذلك جرى نقاش حول الاستفادة الاقتصادية من المساعدات التي تلقاها لبنان بسبب النازحين، وتبين ان كلفة النزوح وفقا للتقارير الدولية هي في حدود 43 مليار دولار، وبالتالي فاذا كانت الارقام دقيقة بأن ما دفع هو مبلغ 12 مليارا يكون لبنان في حاجة بعد الى 31 مليارا للتعويض عن خسائره الاقتصادية.

تسهيلات وتحذير من الامن العام

في اطار التسهيلات والمعالجات الاجرائية لمسألة عودة النازحين وتنظيم الوجود السوري، صدر عن المديرية العامة للامن العام البيان التالي: "تعلن المديرية العامة للامن العام ان مراكزها الاقليمية ستوقف عن استقبال طلبات تسوية اوضاع الرعايا السوريين الداخلين الى لبنان بطرق غير شرعية، وذلك افساحا في المجال امامهم لتسوية اوضاعهم مباشرة عند مغادرتهم طوعا عبر الدوائر والمراكز الحدودية، من دون اصدار بلاغات منع دخول في حقهم الى لبنان، وذلك لغاية 2023/06/15 لئتمكنوا من اعادة الدخول مجددا بصورة شرعية وفقا للاصول.

اما في ما يتعلق بالسوريين الذين دخلوا لبنان بصورة شرعية، وخالفوا نظام الاقامة، يمكنهم التقدم الى المراكز الاقليمية للامن العام لتسوية اوضاعهم ضمن الشروط المحددة، ووفق التسهيلات التي اعلنت عنها المديرية مؤخرا، وذلك لغاية 2023/06/30.

تطلب المديرية العامة للامن العام من المواطنين التقيد بالقوانين، لاسيما قانون العمل ونظام الاقامة، وعدم التسبب في خلق فوضى في سوق العمل في هذه الظروف الصعبة التي تتطلب حماية يد العمل اللبنانية من المزاحمة غير الشرعية، تحت طائلة تعرضهم للملاحقة القانونية، واتخاذ تدابير ادارية احترازية في حقهم وحق مؤسساتهم".

وفي هذا الاطار، تشدد المديرية العامة للامن العام على الرعايا السوريين